أبرز أنواع الأسلحة التي استخدمها الحلف الروسي السوري على المناطق المأهولة بالسكان شمال غرب سوريا

ذخائر عنقودية، براميل متفجرة، أسلحة حارقة، صواريخ مسمارية، أسلحة كيميائية

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الإثنين 19 آب 2019

R190811

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

المحتوى:

أولاً: مقدمة ومنهجية

ثانياً: أبرز الأسلحة المستخدمة في الحملة العسكرية الروسية السورية على منطقة خفض التصعيد الرابعة

ثالثاً: الاستخدام العشوائي والكثيف للأسلحة على مناطق مأهولة بالسكان هو السبب المباشر وراء تشريد ما لا يقل عن نصف مليون شخص

رابعاً: مسؤولية حماية المدنيين في سوريا

خامساً: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: مقدمة ومنهجية:

منذ 26 نيسان الماضي 2019 أصبحت منطقة شمال غرب سوريا، التي تشمل (ريف حماة الشمالي الشرقي، محافظة إدلب، ريف حلب الجنوبي الغربي، ريف اللاذقية الشمالي الغربي) مسرحاً لتجربة واستخدام مختلف أنواع الأسلحة بما فيها الأسلحة المحرم استخدامها ضدَّ أهداف مدنية كالذخائر العنقودية، ونقدر أن المنطقة تحتاج إلى عقود من الزمن للتعافي منها، كما أنَّ النظام الروسي اعتبر هذه المنطقة ساحة تدريب حي وفعلي لتجريب الأسلحة التي تصنعها الشركات الروسية بدلاً من تجريبها في مناطق خالية ضمن روسيا، ولم يخجل النظام الروسي من تكرار الإعلان عن تجريب أسلحة على الأراضي السورية، وبحسب مراقبتنا فإن معظمها قد استخدمت ضد أهداف مدنية من بينها مشافٍ ومدارس وأسواق وأبنية سكنية، وسطَ صمت دولي غير مسبوق، فلم يعد المجتمع السوري يسمع من أية دولة أو مسؤولين سياسيين مجرد قلق أو إدانة تجاه ارتكاب المجازر شمال غرب سوريا، أو تجاه الاستخدام المتوحش العنيف لمختلف أنواع الأسلحة بما فيها السلاح الذي يخجل أيُّ جيش فيه ذرة من ضمير أو أخلاق أو شرف عسكري من استخدامه وهو البراميل المتفجرة، ويجب التذكير أنَّ هذا السلاح العشوائي الذي يتم إلقاؤه من الجو ينتهك قواعد القانون الدولي الإنساني أولاً، ثانياً فإنَّ هناك قراراً خاصاً من مجلس الأمن يحمل الرقم 2139 صدر في 22/ شباط/ 2014 يحظر فيه استخدام البراميل المتفجرة ويتوعد باتخاذ إجراءات إضافية في حال تكرار استخدامها، لكن مجلس الأمن لم يتحرك ولم نعد نسمع مجرد إدانة لتكرار استخدامه عشرات آلاف المرات بعد قرار مجلس الأمن في إهانة متكررة من قبل النظام السوري لمجلس الأمن وللمجتمع الدولي.

في هذا التقرير توثّق الشبكة السورية لحقوق الإنسان أنواعاً وكميات لأبرز الأسلحة التي استخدمها الحلف الروسي السوري ضد منطقة شمال غرب سوريا منذ 26/ نيسان/ 2019 حتى 19/ آب/ 2019، كالأسلحة الحارقة والذخائر العنقودية والصواريخ التقليدية والصواريخ المسمارية، والبراميل المتفجرة وصولاً إلى سلاح الدمار الشامل الكيميائي، وما يهمنا بشكل أساسي هو الهجمات التي وقعت ضدَّ مناطق مكتظة بالسكان واستهدفت أهدافاً مدنية وبالتالي شكَّل استخدامها خرقاً صارخاً ومقصوداً للقانون الدولي الإنساني، ويبدو أنَّ الحلف الروسي السوري سوف يُسجل رقماً قياسياً غير مسبوق في عدد مرات انتهاك قواعد الحرب، أو الأدق عدم الالتزام المطلق بها والتصرف وكأنه لا يوجد قانون دولي إنساني على الإطلاق.

عبر عمليات المراقبة اليومية المتواصلة التي يقوم بها فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان فإننا نؤكد أنَّ هجمات الحلف الروسي السوري كانت بمعدل شبه يومي وفي بعض الأيام سجَّلنا عشرات الغارات الجوية، كل هذا الاستخدام الواسع والمتكرر لأنماط متعددة من الأسلحة ضمن منطقة جغرافية محصورة لا تكاد تتجاوز الـ 7000 كم مربع، وتضم قرابة 3.2 مليون ما بين مقيم ومشرد، أكثر من نصفهم من النساء والأطفال، كل ذلك تسبَّب في موجة من الرعب والإرهاب والنزوح المتكرر.

وفي غضون الأشهر الماضية واكبت الشبكة السورية لحقوق الإنسان على نحو مكثَّف أبرز انتهاكات حقوق الإنسان التي شهدتها منطقة خفض التصعيد الرابعة، وقمنا بإصدار تقارير عديدة، تقاريرَ تغطي مختلف أنماط الانتهاكات، وتقريراً خاصاً يوثق استهداف المراكز الطبية، وتقريراً خاصاً عن استهداف مقرات الدفاع المدني، وتقريراً خاصاً آخر عن أبرز المجازر التي ارتكبتها قوات الحلف السوري الروسي في منطقة إدلب بعد مرور ثلاثة أشهر على بدء الحملة العسكرية.

لقد نفت وزارة الدفاع الروسية في بيان لها في 18/ تموز مشاركة قوات خاصة روسية في المعارك في منطقة إدلب، مؤكدة أنه لا توجد أية قوات برية روسية في سوريا. لكن حسابات إعلامية روسية نشرت صوراً تظهر وجود مقاتلين روس على الأرض، من بينهم وكالة ANNA التي نشرت في 25/ أيار صوراً ذكرت أنها لعناصر من المخابرات العسكرية الروسية في أثناء تنفيذهم مهمة جنوب غرب إدلب.

في 29/ تموز عقد رئيس إدارة العمليات التابعة لهيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الروسية الفريق أول سيرغي رودسكوي لقاء صحفياً أكد فيه على أنَّ: "مجموعة القوات الجوية الروسية في سوريا تقوم بأنشطة تدريبية وقتالية، وهي على استعداد للقيام بمهام مكافحة الإرهاب. وقد تقلص تحليق الطيران إلى الحد الأدنى وغدا في إطار التدريب القتالي والاستطلاع الإضافي"، بعد ساعات من هذا الإعلان شنَّت طائرة ثابتة الجناح نعتقد أنها روسية غارة على سوق في مدينة معرة النعمان في ريف إدلب الجنوبي، مُتسببة في مقتل أربعة مدنيين وأضرار كبيرة في السوق، كما أنَّ المراصد المحلية التي يستخدمها المواطنون في شمال غرب سوريا استمرت برصد عمليات إقلاع لطائرات روسية بشكل مستمر من مطار حميميم وتنفيذها غارات في مناطق متفرقة من منطقة خفض التصعيد الرابعة.

المنهجية:

يقوم فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان بمراقبة وتسجيل أنواع الأسلحة والأماكن التي تستخدم فيها وذلك ضمن نطاق توثيق الحوادث التي تقع فيها انتهاكات، وعبر عمل متواصل لأزيدَ من ثماني سنوات تم بناء قاعدة بيانات واسعة ومتنوعة لأنواع الأسلحة التي تم استخدامها منذ بداية الحراك الشعبي وبعد تحوله إلى نزاع مسلح داخلي، وبالإمكان تصنيف وفرز الحوادث بحسب نوعية السلاح، ومعرفة أماكن استخدامه وحصيلة الضحايا والدمار التي خلفها.

من خلال عمليات المراقبة المستمرة للحوادث والأخبار من قبل فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان، وعبر شبكة علاقات واسعة مع عشرات المصادر المتنوعة من خلال تراكم علاقات ممتدة منذ بدايات عملنا منذ عام 2011 حتى الآن، يقوم فريقنا عندما تردنا أو نُشاهد عبر شبكة الإنترنت ووسائل الإعلام أخباراً عن انتهاك بمحاولات متعددة لمتابعة ما وردَ ضمن هذا الخبر ومحاولة التَّحقق وجمع أدلة وبيانات، وفي بعض الأحيان تمكَّن الباحث من زيارة موقع الحدث في أسرع وقت ممكن، لكنَّ هذا نادراً ما يحدث؛ نظراً للمخاطر الأمنية المرتفعة جداً، ولكثرة حوادث الانتهاكات، وأيضاً نتيجة محدودية الإمكانات البشرية والمادية؛ ولهذا تختلف إمكانية الوصول إلى الأدلة، وبالتالي درجة تصنيفها، وغالباً ما نقوم في الشبكة السورية لحقوق الإنسان في مثل هذه الحالات بالاعتماد على شهادات ناجين تعرَّضوا للانتهاك مباشرة؛ حيث نحاول قدرَ الإمكان الوصول إليهم مباشرة، وبدرجة ثانية مَنْ شاهَدَ أو صوَّر هذا الانتهاك، إضافة إلى تحليل المواد المتوفرة في مصادر مفتوحة كشبكة الإنترنت، ووسائط الإعلام، وثالثاً عبر الحديث مع كوادر طبيَّة قامت بعلاج المصابين وعاينت جثث الضحايا وحدَّدت سبب الوفاة.

وفي أثناء عملنا على هذا التقرير، وفي بعض الأحيان واجهتنا صعوبة في توثيق الحوادث بسبب كثافة القصف الذي تعرَّضت له هذه المناطق.

كما حلَّلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان المقاطع المصورة والصور التي نُشرت عبر الإنترنت، أو التي أرسلها لنا نشطاء محليون عبر البريد الإلكتروني أو برنامج السكايب أو عبر منصات التواصل الاجتماعي، وأظهرت مقاطع مصورة بثَّها ناشطون موقع الهجمات وجثثَ ضحايا ومصابين وحجم الدمار الكبير الذي تسبَّبت به الهجمات.

نحتفظ بنسخٍ من جميع مقاطع الفيديو والصور المذكورة في هذا التقرير ضمن قاعدة بيانات إلكترونية سرية، ونسخٍ احتياطية على أقراصٍ صلبة، وعلى الرغم من ذلك لا ندَّعي أننا قُمنا بتوثيق الحالات كافة، ذلك في ظلِّ الحظر والملاحقة المفروضين علينا من قبل قوات النظام السوري وبعض المجموعات المسلحة الأخرى. ولمزيد من التَّفاصيل نرجو الاطلاع على المنهجية المتَّبعة من قبل الشبكة السورية لحقوق الإنسان.

ما وردَ في هذا التقرير يُمثِّل الحدَّ الأدنى الذي تمكنَّا من توثيقه من حجم وخطورة الانتهاك الذي حصل، كما لا يشمل الحديثُ الأبعادَ الاجتماعية والاقتصادية والنَّفسية.

يقول فضل عبد الغني مدير الشبكة السورية لحقوق الإنسان:

> ”إن عدم اكتراث المجتمع الدولي وبشكل خاص الدول القيادية المتحضرة في العالم لما يحصل في شمال غرب سوريا قد فسحَ المجال واسعاً لروسيا كي تُعلن بشكل فظيع عن تسويقها لأنواع جديدة من الأسلحة مجربة في سوريا، ومكَّن النظام السوري من إعادة استخدام البراميل المتفجرة والذخائر العنقودية والأسلحة الكيميائية، ولم تتم إهانة القانون الدولي الإنساني على هذا النحو من قبل، يجب على كل القانونيين في العالم الوقوف في وجه جرائم الحرب التي ترتكبها قوات النظام السوري وروسيا وبقية أطراف النزاع.“

ثانياً: أبرز الأسلحة المستخدمة في الحملة العسكرية الروسية السورية على منطقة خفض التصعيد الرابعة:

ألف: إحصائيات بحسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان لما تمَّ تسجيله عن استخدام الأسلحة وما خلَّفته من ضحايا ومشردين وتدمير لأبرز المنشآت المدنية:

وثَّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ بداية التصعيد والهجوم العسكري للقوات الروسية والإيرانية والنظام السوري على منطقة خفض التصعيد الرابعة في 26/ نيسان/ 2019 حتى 19/ آب:

1 – **براميل متفجرة:** 3172 برميلاً متفجراً

2 – **ذخائر عنقودية:** 22 هجوماً

3 – **أسلحة حارقة:** 20 هجوم

4 – **صواريخ مسمارية:** 7 هجوماً

5 – **أسلحة كيميائية:** 1 هجوماً

وثَّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل ما لا يقل عن 843 مدنياً، بينهم 223 طفلاً، و152 سيدة (أنثى بالغة)، في منطقة خفض التَّصعيد الرابعة منذ 26/ نيسان/ 2019 حتى 19/ آب/ 2019. توزَّعوا على النحو التالي:

– **قوات النظام السوري:** 670 مدنياً، بينهم 184 طفلاً و120 سيدة، توزعوا على النحو التالي:

محافظة إدلب: 522 بينهم 157 طفلاً، و96 سيدة.

محافظة حماة: 95 بينهم 14 طفلاً، و16 سيدة.

محافظة حلب: 53 بينهم 13 طفلاً، و8 سيدات.

– **القوات الروسية:** 173 مدنياً بينهم 39 طفلاً و32 سيدة. توزعوا على النحو التالي:

محافظة إدلب: 125 بينهم 32 طفلاً، و19 سيدة.

محافظة حماة: 48 بينهم 7 طفلاً، و13 سيدة.

كما تسبَّبت هجمات قوات الحلف السوري الروسي في ما لا يقل عن 381 حادثة اعتداء على مراكز حيوية مدنيَّة، من بينها 82 على أماكن عبادة، و112 على مدارس، و48 على منشآت طبية، و39 على مراكز للدفاع المدني، توزَّعت هذه الحوادث على النحو التالي:

- قوات النظام السوري: 284 حادثة اعتداء على مراكز حيوية مدنية، من بينها 74 على أماكن عبادة، و89 على مدارس، و31 على منشآت طبية، و18 على مراكز للدفاع المدني توزعت على النحو التالي:

محافظة إدلب: 255

محافظة حلب: 6

محافظة حماة: 23

- القوات الروسية: 97 حادثة اعتداء على مراكز حيوية مدنيَّة، من بينها 8 على أماكن عبادة، و23 على مدارس، و17 على منشآت طبية، و21 على مراكز للدفاع المدني توزعت على النحو التالي:

محافظة إدلب: 65

محافظة حماة: 32

باء: تفاصيل الأسلحة المستخدمة:

1 - البراميل المتفجرة:

كان الأثر الأكبر لاتفاق سوتشي على المدنيين في منطقة خفض التصعيد الرابعة هو توقف النظام السوري عن استخدام سلاح البراميل المتفجرة، لكنه في 30/ نيسان/ 2019، أي بعد بدء الحملة العسكرية الأخيرة على المنطقة بأربعة أيام عاود استخدام هذا السلاح بشكل مكثَّف.

وثَّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان إلقاء سلاح الطيران المروحي وثابت الجناح التابع لقوات النظام السوري ما لا يقل عن 3172 برميلاً متفجراً منذ 26/ نيسان/ 2019 حتى 19/ آب/ 2019، على منطقة خفض التصعيد الرابعة، توزعت على النحو التالي:

- محافظة إدلب: 1392
- محافظة حماة: 1572
- محافظة اللاذقية: 208

وقد تسبَّبت هذه الهجمات في مقتل 67 مدنياً، بينهم 16 طفلاً، و20 سيدة (أنثى بالغة)، توزعت حصيلة الضحايا بحسب المحافظات على النحو التالي:

إدلب: 62 مدنياً، بينهم 15 طفلاً، و19 سيدة.

حماة: 5 مدنيين، بينهم طفلة واحدة، وسيدة واحدة.

وتسبَّبت هذه الهجمات في ما لا يقل عن 47 حادثة اعتداء على مراكز حيوية مدنية. من بينها 11 على أماكن عبادة، و18 على مدارس، و5 على منشآت طبية، و2 على مراكز للدفاع المدني.

خريطة تظهر توزع هجمات شنَّتها قوات النظام السوري بالبراميل المتفجرة على منطقة خفض التصعيد الرابعة منذ 26/ نيسان حتى 19/ آب:

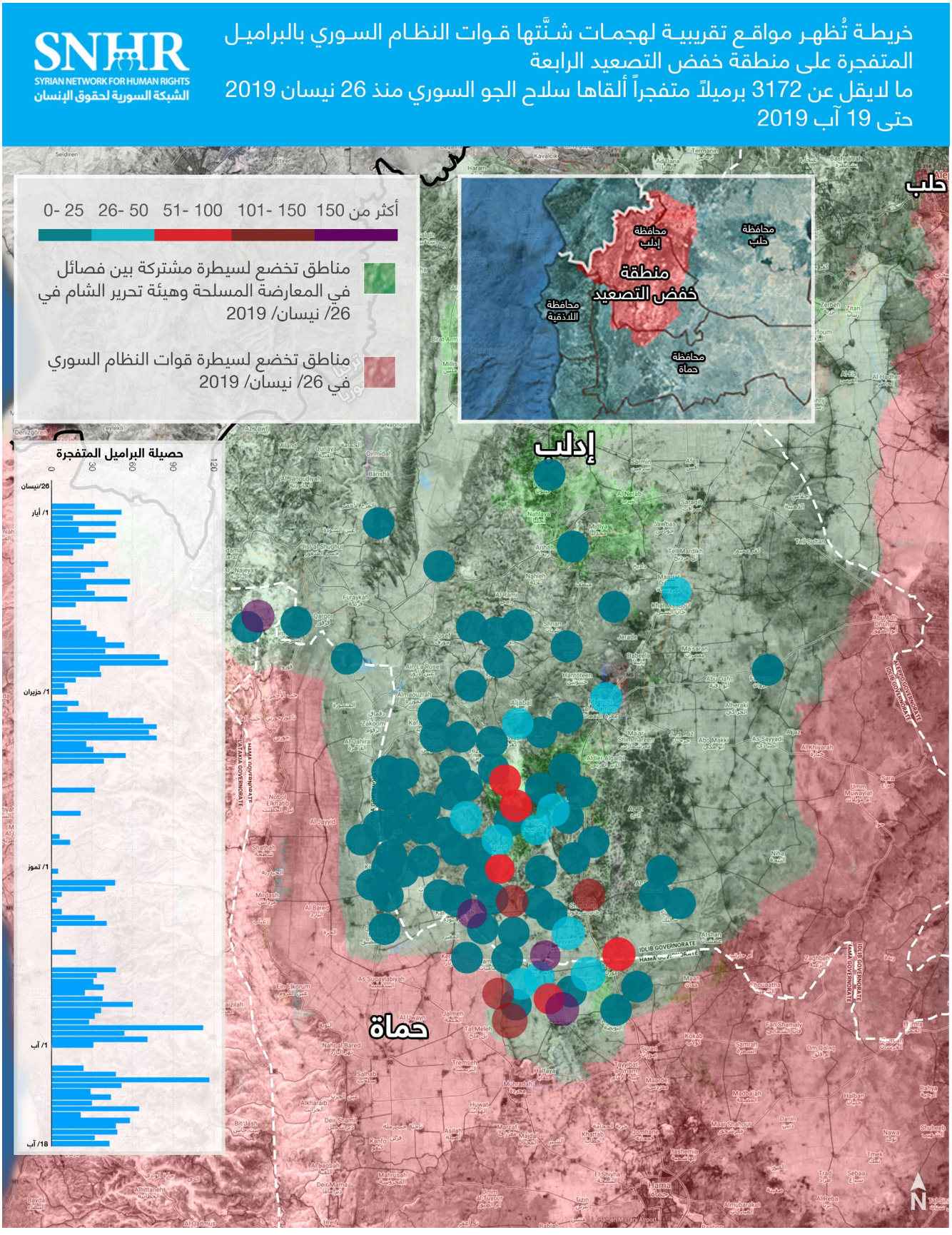

تُظهر الخريطة تركُّز الهجمات في ريف إدلب الجنوبي وريف حماة الشمالي، وانتشارها في مساحات شاسعة أدت إلى إفراغها من سكانها ونزوحهم باتجاه الشمال، تفاوت عدد البراميل التي ألقاها سلاح الجو السوري بين المناطق، فكانت بلدات اللطامنة وكفر زيتا وكفر نبودة في ريف حماة الشمالي وقرية الكبينة في ريف اللاذقية الغربي من أكثر المناطق تعرضاً للقصف. يترافق ارتفاع وتيرة استخدام النظام السوري للبراميل المتفجرة مع محاولاته إحراز تقدم عسكري على الجبهات وهذا ما يشير إليه المخطط الزمني.

أبرز الهجمات بالبراميل المتفجرة:

الجمعة 3/ أيار/ 2019 ألقى الطيران المروحي التابع لقوات النظام السوري براميل متفجرة –عدة مرات على مدار اليوم– على بلدة إحسم في جبل الزاوية بريف محافظة إدلب الجنوبي؛ ما أدى إلى مقتل أربعة مدنيين، بينهم سيدتان اثنتان. تخضع البلدة لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

الثلاثاء 7/ أيار/ 2019 ألقى الطيران المروحي التابع لقوات النظام السوري براميل متفجرة عدة على مركز الغاب الأوسط الصحي في قرية الحويجة في سهل الغاب بريف محافظة حماة الغربي؛ ما أدى إلى دمار جزئي في بناء المركز وإصابة معداته بأضرار مادية كبيرة، نشير إلى أنَّ إدارة المركز علقت العمل فيه منذ 1/ أيار/ 2019 إثر التصعيد العسكري الأخير من قبل قوات الحلف السوري الروسي على المنطقة. تخضع القرية لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

الثلاثاء 28/ أيار/ 2019 ألقى الطيران المروحي التابع لقوات النظام السوري براميل متفجرة عدة على منطقة سكنية في قرية سفوهن بريف محافظة إدلب الجنوبي؛ ما أدى إلى مقتل ثلاثة مدنيين، بينهم سيدتان اثنتان، إضافة إلى دمار كبير في المنازل والمرافق العامة. تخضع القرية لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

ضحية إثر هجوم جوي للنظام السوري بالبراميل المتفجرة على قرية سفوهن/ إدلب – 28/ أيار/ 2019 – الدفاع المدني السوري بمحافظة إدلب

الأربعاء 29/ أيار/ 2019 ألقى الطيران المروحي التابع لقوات النظام السوري براميل متفجرة عدة على قرية البارة بريف محافظة إدلب الجنوبي؛ ما أدى إلى مقتل أربعة مدنيين (طفلان ووالدهما، وسيدة). تخضع القرية لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

الجمعة 5/ تموز/ 2019 قرابة الساعة 21:00 ألقت طائرتان مروحيتان تابعتان لقوات النظام السوري براميل متفجرة عدة على ثلاثة مواقع في بلدة محمبل بريف محافظة إدلب الغربي؛ ما أدى إلى مقتل 13 مدنياً، بينهم سبعة أطفال وجنين واحد وثلاث سيدات، وجرح 20 آخرين، توزعت حصيلة الضحايا المدنيين على المواقع الثلاثة على النحو التالي:

الموقع الأول: على بعد قرابة 200م عن مدرسة الشهيد محمد صالح عبد العال الابتدائية في الأطراف الغربية من البلدة؛ سقطت براميل متفجرة على مجموعة أبنية سكنية؛ ما تسبَّب بمجزرة راح ضحيتها سبعة مدنيين من عائلة واحدة –كانوا داخل قبو أحد المنازل–، بينهم أربعةُ أطفال (3 ذكور وأنثى) وسيدتان اثنتان.

الموقع الثاني: أبنية سكنية تقع أمام مدرسة الشهيد محمد صالح عبد العال الابتدائية؛ ما تسبَّب في مقتل ثلاثة مدنيين، بينهم طفلان اثنان.

الموقع الثالث: أبنية سكنية تقع قرب مبنى الإرشادية الزراعية في الأطراف الشمالية من البلدة؛ ما تسبَّب في مقتل ثلاثة مدنيين –نازحون من محافظة ريف دمشق– (سيدة وطفلها وجنينها). تخضع بلدة محمبل لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

دمار في مبنى الإرشادية الزراعية في بلدة محمبل بإدلب؛ إثر هجوم جوي سوري بالبراميل المتفجرة – 5/ تموز/ 2019

الخميس 25/ تموز/ 2019 ألقى الطيران المروحي التابع لقوات النظام السوري عدداً من البراميل المتفجرة على قرية كفرومة بريف محافظة إدلب الجنوبي، سقط عدد منها قرب مدرسة ابن حيان والمسجد الكبير؛ ما أدى إلى دمار جزئي في بناء المدرسة وساحتها، وإصابة بناء المسجد بأضرار مادية متوسطة، إضافة إلى دمار كبير في عدد من المنازل. تخضع القرية لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

برميل متفجر لم ينفجر ألقاه طيران النظام السوري على أحد المنازل في قرية كفرومة/ إدلب – 25/ تموز/ 2019

كرات حديدية من مخلفات أحد البراميل المتفجرة التي ألقاها طيران النظام السوري على قرية كفرومة/ إدلب – 25/ تموز/ 2019

2 – الذخائر العنقودية:

لاحظَ فريق الرصد والتوثيق في الشبكة السورية لحقوق الإنسان أن قوات الحلف الروسي السوري قد اعتمدت بشكل واسع ومكثَّف على استخدام الذخائر العنقودية منذ بداية حملتها العسكرية الأخيرة في 26 نيسان، حيث تمكنَّ فريقنا من توثيق ما لا يقل عن 22 هجوماً بذخائر عنقودية شنَّتها قوات الحلف السوري الروسي منذ 26/ نيسان حتى 19/ آب الجاري 2019، على منطقة خفض التصعيد الرابعة، معظم هذه الهجمات وقعت في قرى وبلدات ريف إدلب الجنوبي، وتوزَّعت بحسب الجهة المسؤولة على النحو التالي:

- قوات النظام السوري: 19 جميعها في محافظة ادلب
- القوات الروسية: 3 (1 في محافظة حماة، و2 في محافظة إدلب)

تسبَّبت هذه الهجمات في انتشار واسع لمئات القنيبلات الصغيرة بين المنازل وفي الحقول والطرقات، كما تسببَّت في مقتل 9 مدنيين بينهم 3 سيدات وإصابة 16 شخصاً، جميعهم على يد قوات النظام السوري في محافظة إدلب.

خريطة تُظهر مواقع تقريبية لهجمات بذخائر عنقودية شنَّتها قوات الحلف السوري الروسي في حملتها العسكرية الأخيرة على منطقة خفض التَّصعيد الرابعة:

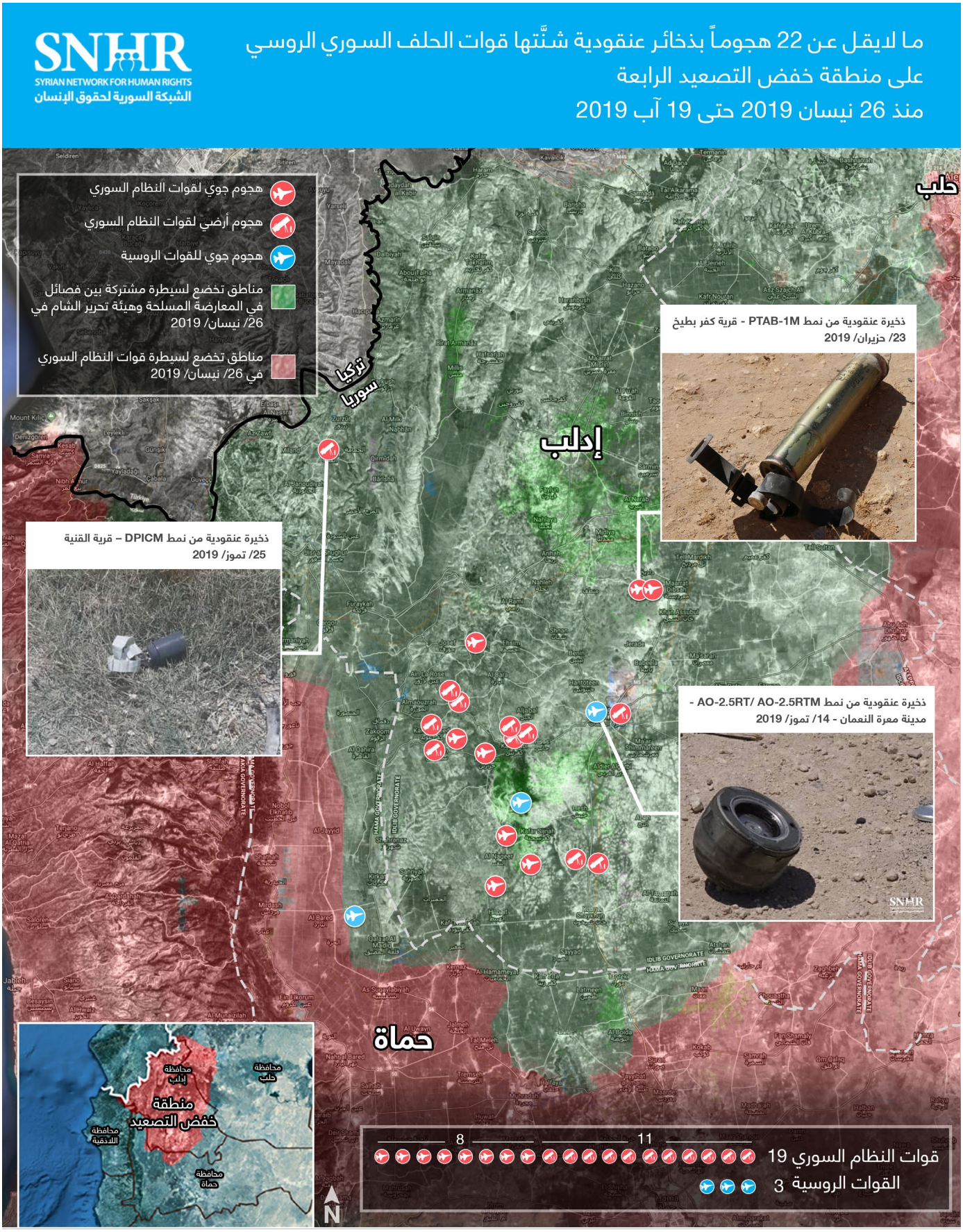

تُظهر الخريطة أنَّ معظم الهجمات التي شنَّتها قوات النظام السوري كانت أرضية، حيث سجَّلنا 11 هجوماً أرضياً بالذخائر العنقودية من بين 19 هجوماً لقوات النظام السوري جميعها في محافظة إدلب، فيما شنَّت القوات الروسية ثلاث هجمات جوية، اثنتان منها في محافظة إدلب وواحدة في محافظة حماة.

أبرز الهجمات باستخدام الذخائر العنقودية:

الأحد 23/ حزيران/ 2019 قصف طيران ثابت الجناح تابع لقوات النظام السوري صاروخين من نمط RBK محملين بذخيرة عنقودية من نمط PTAB -1M ، انتشرت المخلفات على مقربة من مشروع مستودعات بترول كفر بطيخ قرب قرية كفر بطيخ بريف إدلب الشمالي الشرقي. استخدمت هذه المستودعات في غضون الحملة العسكرية الأخيرة كأماكن إقامة للنازحين الذين تعرضوا للتشريد القسري جراء القصف، تخضع المنطقة لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

الأحد 14/ تموز/ 2019 شنَّ طيران ثابت الجناح نعتقد أنه روسي غارات عدة على مدينة معرة النعمان في ريف محافظة إدلب الجنوبي، استخدم في إحداها قنبلتين من نمط RBK-500 محملتين بذخائر عنقودية من نمط AO-2.5RT، AO-2.5RTM سقطت المخلفات العنقودية على خزان مياه تغذية مدينة معرة النعمان "محطة مياه خزان الزرقاء" في الأطراف الغربية من المدينة؛ ما تسبَّب بدمار متوسط في بناء الخزان، كما لحقت بمعداته أضرار مادية متوسطة، إضافة إلى إصابة أربعة أشخاص من حراس الموقع. تخضع المنطقة لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

بقايا حاضنة عنقودية من نمط RBK-500 عثرَ عليها في مدينة معرة النعمان/ إدلب إثرَ هجوم جوي روسي على "محطة مياه خزان الزرقاء" - 14/ تموز/ 2019

الخميس 25/ تموز/ 2019 قصفت راجمة صواريخ قوات النظام السوري صواريخ تحمل ذخيرة عنقودية من نمط DPICM، انتشرت المخلفات على أطراف قرية القنية بريف مدينة جسر الشغور بريف إدلب الغربي، تخضع المنطقة لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

3 - الأسلحة الحارقة:

استعانت قوات النظام السوري بالأسلحة الحارقة بشكل متكرر في استهداف مناطق مدنية بعيدة عن خطوط الجبهات؛ بهدف نشر الرعب والإرهاب في قلوب السكان ودفعهم إلى الهروب والاستسلام، واستخدمت بشكل رئيس النوع الذي يتم إطلاقه عبر منصات أرضية، وهذا النوع يُشبه في درجة عشوائيته الذخائر العنقودية، وقد تسبَّب ذلك في اندلا ع حرائق في مناطق عديدة وانتشارها على مساحات واسعة، إن أثر هذه الأسلحة لا يقتصر فقط على الانفجارات التي تُسبِّبها بل يمكن أن تسبِّب المواد المشتعلة إصابات وحروق بالغة الشدة في صفوف السكان.

وثَّقت الشبكة السورية لحقوق الانسان منذ 26/ نيسان حتى 19/ آب ما لا يقل عن 20 هجوم بأسلحة حارقة في منطقة خفض التصعيد الرابعة، جميعها نفذتها راجمات صواريخ تابعة لقوات النظام السوري، توزعت على النحو التالي:

محافظة حماة: 9

محافظة إدلب: 11

خريطة تُظهر مواقع تقريبية للمناطق التي تعرضت لهجمات بالأسلحة الحارقة في ظل الحملة العسكرية الأخيرة على منطقة خفض التصعيد الرابعة:

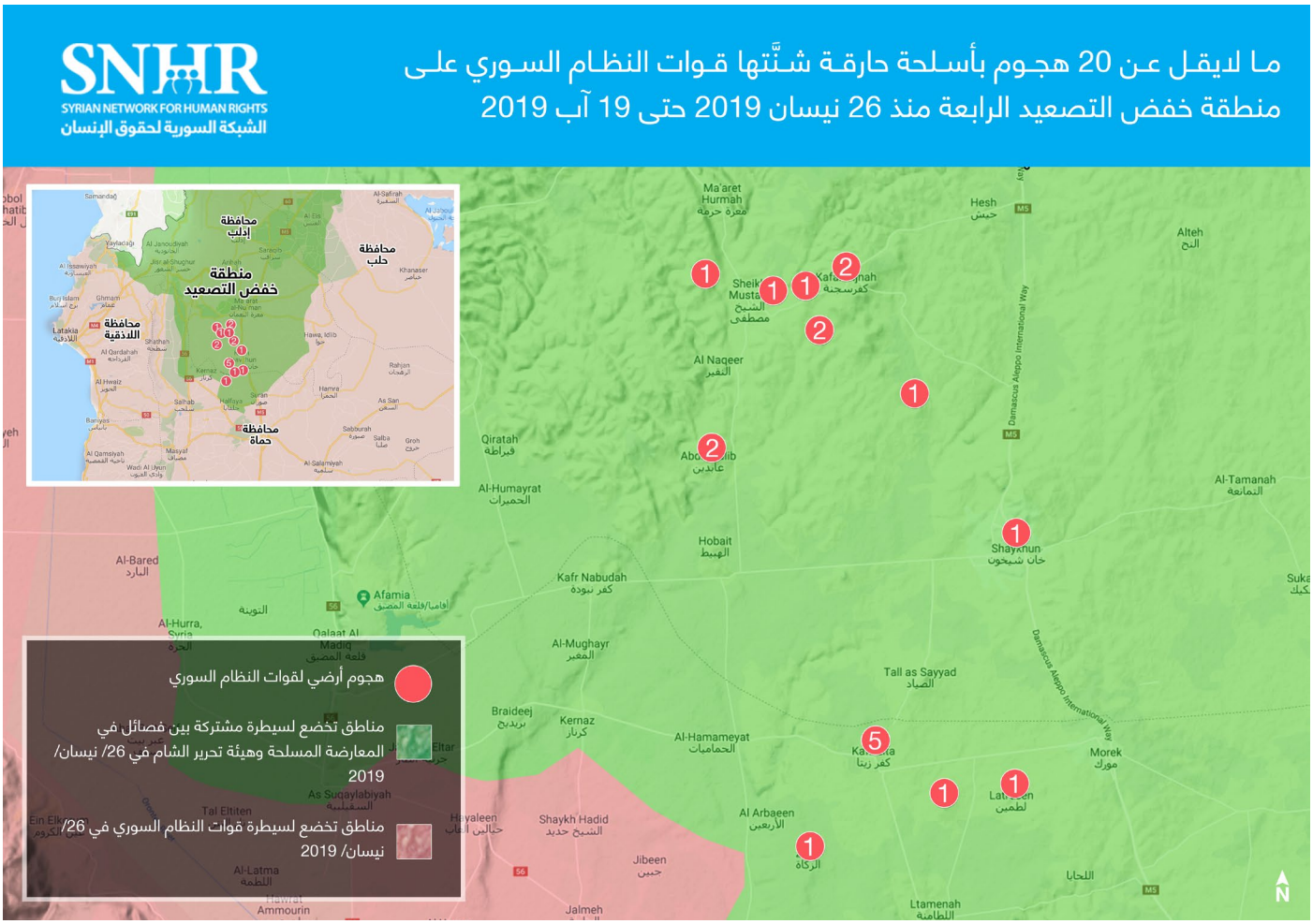

تظهر الخريطة أن قوات النظام السوري كانت مسؤولة عن جميع الهجمات التي استهدفت منطقة خفض التصعيد الرابعة بذخائر حارقة في المدة التي يغطيها التقرير وقد كانت جميعها هجمات أرضية، وقد شهدت بعض المناطق أزيدَ من هجوم واحد، كمدينة كفر زيتا في ريف حماة الشمالي التي وثقنا فيها خمس هجمات.

أبرز الهجمات باستخدام الأسلحة الحارقة:

السبت 25/ أيار/ 2019 قصفت راجمة صواريخ تابعة لقوات النظام السوري، متمركزة في معسكر بريديج بريف حماة الشمالي، صواريخ عدة مُحملة بمواد حارقة؛ استهدفت أراضٍ زراعية في قرية عابدين بريف إدلب الجنوبي، تسبَّب استخدام الأسلحة الحارقة في اشتعال حرائق كبيرة في الحقول الزراعية والمنازل. تخضع المنطقة لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

الإثنين 1/ تموز/ 2019 قصفت راجمة صواريخ تابعة لقوات النظام السوري ما لا يقل عن 10 صواريخ محملة بمواد حارقة استهدفت الأراضي الزراعية ومنازل المدنيين في قرية ركايا بريف إدلب الجنوبي؛ تسبَّب الهجوم في اندلاع حرائق في المنازل والحقول الزراعية، تخضع المنطقة لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

4 - صواريخ مسمارية:

في ظلِّ عدم استنكار وإدانة النظام السوري لاستخدام البراميل المتفجرة والذخائر العنقودية، قام مؤخراً باستخدام سلاح بربري عشوائي آخر، عبارة عن صواريخ صغيرة الحجم رأسها مملوء بمئات المسامير الفولاذية، التي تتطاير في جميع الاتجاهات عقب انفجار الصاروخ، وتثير الذعر والإرهاب بين السكان، وقد تم استخدام معظمها ضدَّ مناطق مأهولة بالسكان لدفعهم للاستسلام أو التشرد، وبحسب ما سجَّلناه فقد لاحظنا أن هذه الهجمات يُنفذها طيران ثابت الجناح من طراز L-39، ويتوجب على المفوضية السامية لحقوق الإنسان التحقيق في ذلك وإدانة استخدام مثل هكذا أنواع همجية من الأسلحة ضد المدنيين.

وثَّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ 26/ نيسان حتى 19/ آب، ما لا يقل عن 7 هجمات بصواريخ مسمارية، جميعها نفذتها قوات النظام السوري في محافظة إدلب.

أبرز الهجمات بالصواريخ المسمارية:

الأربعاء 10/ تموز/ 2019 شنَّ طيران ثابت الجناح (L-39) تابع لقوات النظام السوري غارةً بالرشاشات -مستخدماً صواريخ مسمارية صغيرة الحجم- على مشفى معرة النعمان المركزي المعروف بالمشفى الوطني الذي يُعتبر من أكبر مشافي الشمال السوري والـمُدرَج ضمنَ الآلية الإنسانية لتجنب النزاع –والمدعوم من قبل الجمعية الطبية السورية الأمريكية (سامز)- في مدينة معرة النعمان بريف محافظة إدلب الجنوبي؛ ما أدى إلى إصابة بناء المشفى ومعداته بأضرار مادية متوسطة. تخضع مدينة معرة النعمان لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

وقد أصدرت الجمعية الأمريكية السورية "سامز" الداعمة للمشفى بياناً يُدين الاعتداء على المنشآت الصحية ويدعو الأمم المتحدة للتحقيق في الهجمات عليها واتخاذ خطوات لحمايتها.

الإثنين 12/ آب/ 2019 قصف طيران ثابت الجناح (L-39) تابع لقوات النظام السوري صواريخ مسمارية على قرية حيش بريف إدلب الجنوبي؛ ما تسبَّب في إصابة أشخاص عدة. تخضع القرية لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

تُظهر الصور التالية مخلفات الصواريخ والمسامير التي أطلقتها، وإحدى الإصابات الناجمة عنها:

نشرت صحيفة Bild الألمانية مصوراً توضيحياً لسلاح الصواريخ المسمارية الذي استخدمته قوات النظام السوري:

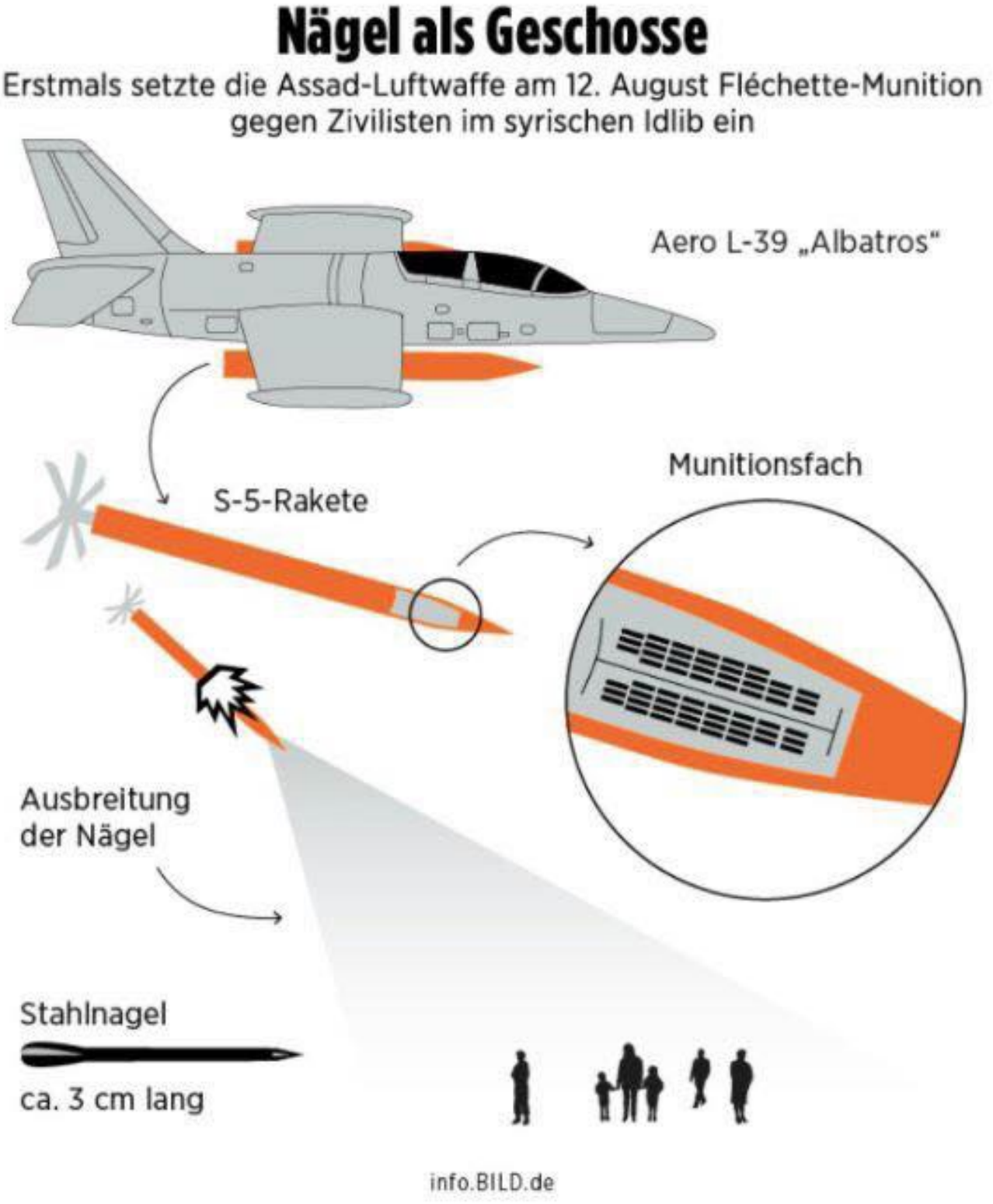

5 – الأسلحة الكيميائية:

جدَّد النظام السوري استخدامه للسلاح الكيميائي في إطار تقدمه العسكري في ريف اللاذقية وسجَّلنا يوم الأحد 19/ أيار/ 2019 قرابة الساعة 08:00 قصفَ راجمة صواريخ تابعة لقوات النظام السوري متمركزة في منطقة الجب الأحمر جنوب قرية الكبينة الواقعة في ريف اللاذقية الشرقي، ثلاثة صواريخ محملة بغازات سامة استهدفت هذه الصواريخ نقطة تمركز تابعة لهيئة تحرير الشام في تلة واقعة في الأطراف الجنوبية الغربية من قرية الكبينة؛ ما أدى إلى إصابة أربعة مقاتلين من هيئة تحرير الشام ظهرت عليهم أعراض صعوبة في التَّنفس واحمرار في العين ودماع. وقد أصدرنا تقريراً حول الحادثة.

خريطة تظهر موقع هجوم كيميائي شنَّته قوات النظام السوري على قرية الكبينة في 19/ أيار:

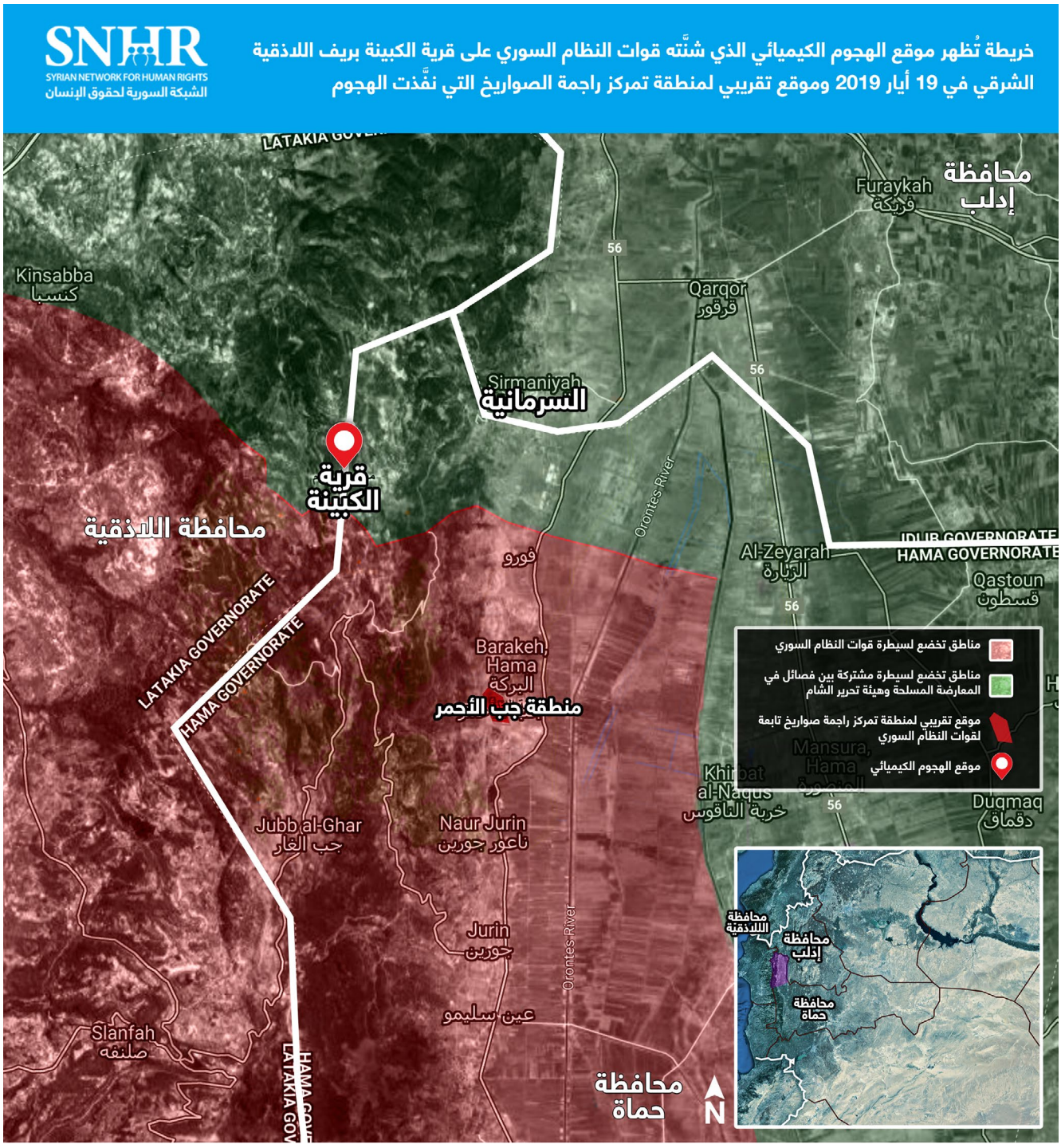

ثالثاً: الاستخدام العشوائي والكثيف للأسلحة على مناطق مأهولة بالسكان هو السبب المباشر وراء تشريد ما لا يقل عن نصف مليون شخص:

تسبَّب استخدام النظام السوري والروسي لأنواع مختلفة من الأسلحة المرتجلة وبشكل عشوائي وأحياناً مقصود ضدَّ مناطق مأهولة بالسكان ومنشآت حيوية في حالة من الرعب والإرهاب بين الأهالي؛ ما دفعهم إلى التشرد والنزوح داخلياً أو اللجوء خارجياً، أو الاضطرار إلى النزوح باتجاه مناطق يُسيطر عليها النظام السوري أو قوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية؛ ذلك لأنها مناطق أكثر أمناً، وبشكل خاص نظراً لعدم وجود قصف جوي عليها يهدد بشكل يومي ومفاجئ حياة الأشخاص، إضافة إلى ما تتسبب به تلك الأسلحة من تدمير للممتلكات والمنازل والمحلات التي يقضي السوريون سنوات طويلة من العمر لبنائها وامتلاكها، وتدميرها يعني تشريد أهلها وتجريدهم من أغلى ممتلكاتهم ودفعهم إلى حافة الإفلاس.

وبحسب تقرير منظمة أوتشا التاسع حول حالة حقوق الإنسان في سوريا الذي أصدرته في 8/ آب/ 2019 فقد تم تسجيل قرابة 500 ألف مدني نزحوا في منطقة خفض التصعيد الرابعة منذ 1/ أيار حتى 30/ تموز/ 2019.

أعلنت الوكالة العربية السورية للأنباء "سانا" في 1/ آب نقلاً عن مصدر عسكري الموافقة على وقف إطلاق نار في منطقة خفض التصعيد بإدلب اعتباراً من ليل اليوم ذاته بشرط تطبيق اتفاق سوتشي الذي يُعنى بتلك المنطقة. رصدت الشبكة السورية لحقوق الإنسان عقبَ دخول اتفاق وقف إطلاق النار حيّز التنفيذ في 2/ آب حتى الـ 5 من الشهر ذاته عودة محدودة للنازحين إلى قراهم وبلداتهم وتُشير التقديرات إلى عودة قرابة 30 ألف فقط.

دمار ناجم عن هجوم جوي روسي على مدينة معرة النعمان/ إدلب أسفر عن مجزرة في 22/ تموز/ 2019

رابعاً: مسؤولية حماية المدنيين في سوريا:

لقد ارتكب النظام السوري على مدى ثماني سنوات جرائم وانتهاكات فظيعة بحق المدنيين السوريين، ولم يستجب لأي من مطالب لجنة التَّحقيق الدولية بشأن الجمهورية العربية السورية، ولا مطالب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ولا حتى قرارات مجلس الأمن، وكان يفترض بمجلس الأمن أن يتَّخذ تدابير جماعية ويتحرك بموجب المادتين 41 و42 من ميثاق الأمم المتحدة، لكنه فشل أيضاً بسبب الحصانة التي منحتها روسيا للنظام السوري، كما أنَّها لم تُحجم عن استخدام حق النقض (الفيتو) في حالة النظام السوري، الذي ليس فقط لم يلتزم بمسؤولية حماية المدنيين، بل هو من ارتكب أفظع الانتهاكات بحقهم، وصلت مرتبة جرائم ضدَّ الإنسانية، وإبادة داخل مراكز الاحتجاز عبر عمليات التعذيب.

أكَّدت اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول في تقريرها المنشور في كانون الأول 2001 على أنَّ: "إنْ تخلَّف مجلس الأمن عن الوفاء بمسؤوليته في أوضاع تهز الضمير وتستصرخ النجدة فسيكون من غير المعقول أن نتوقع من الدول المعنية أن تستبعد استخدام وسائل أخرى أو اتخاذ أشكال أخرى من التدابير للتصدي لخطورة وإلحاح هذه الأوضاع."

وهذا ما حصل تماماً في سوريا وليس في مجزرة واحدة أو في انتهاك واحد بل في عمليات القتل والتعذيب، والعنف الجنسي، والإخفاء القسري، واستخدام الأسلحة الكيميائية، والبراميل المتفجرة، وحصار المدنيين، والقائمة تطول، لقد تخلَّف مجلس الأمن عن مسؤولياته في الحالة السورية التي استصرخت الشبكة السورية لحقوق الإنسان والمنظمات الدولية ولجان التحقيق الأممية النجدة من مجلس الأمن لأجلها آلاف المرات، وفي هذا السياق أكَّدت اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول في التقرير ذاته: "يستحيل التوصل إلى توافق في الرأي حول أية مجموعة من اقتراحات القيام بتدخل عسكري يعترف بصحة أي تدخل لم يأذن به مجلس الأمن أو الجمعية العامة. ولكن هذا ربما يترك ظروفاً يتخلف فيها مجلس الأمن عن الوفاء بما تعتبره هذه اللجنة مسؤوليته عن الحماية في وضع يهز الضمير ويستصرخ النجدة. إنها لمسألة حقيقية في هذه الظروف حيث يقع أشد الضرر: **في الإضرار بالنظام الدولي إذا تم تجاوُز مجلس الأمن أو في الإضرار بذلك النظام إذا ذُبِحَ الناس ومجلس الأمن واقف وقفة المتفرج.**"

خامساً: الاستنتاجات والتوصيات:

- إنَّ استخدام قوات النظام السوري، وكذلك القوات الروسية للأسلحة غير المشروعة يُعتبر انتهاكاً لكلٍّ من مبدأي التمييز والتناسب في القانون الدولي الإنساني، ويُعتبر بمثابة جريمة حرب.
- خرقت الحكومة السورية بشكل لا يقبل التشكيك قراري مجلس الأمن رقم 2139 و2254، واستخدمت البراميل المتفجرة على نحو منهجي وواسع النطاق، وأيضاً انتهكت عبر جريمة القتل العمد المادة السابعة من قانون روما الأساسي على نحو منهجي وواسع النطاق ما يُشكل جرائم ضد الإنسانية.

• تُشير الأدلة المتضمنة في الحوادث الواردة في هذا التقرير إلى أنَّ استخدام الأسلحة غير المشروعة قد تم من قبل قوات الحلف السوري الروسي، وضدَّ أهداف مدنيَّة، ولم توجَّه إلى غرض عسكري محدَّد، وتُشكِّل بالتالي جرائم حرب.

• تؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان على أن القصف بالأسلحة الواردة في هذا التقرير هو قصف عشوائي استهدف أفراداً مدنيين عزل، وتسبَّب بصورة عرضية في حدوث خسائر طالت أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم أو في إلحاق الضرر الكبير بالأعيان المدنية. وهناك مؤشرات قوية جداً تحمل على الاعتقاد أنَّ الضرر كان مفرطاً جداً إذا ما قورن بالفائدة العسكرية المرجوة.

• انتهكت قوات النظام السوري أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يحمي الحق في الحياة. إضافة إلى أنها ارتكبت في ظل نزاع مسلح غير دولي فهي ترقى إلى جريمة حرب، وقد توفرت فيها الأركان كافة.

• إنَّ حجم القصف المنهجي الواسع المتكرر، ومستوى القوة المفرطة المستخدمة فيه، والطابع العشوائي للقصف والطبيعة المنسقة للهجمات لا يمكن أن يكون ذلك إلا بتوجيهات عليا وهي سياسة دولة.

• إنَّ قوات النظام السوري بأشكالها وقادتها كافة متورطة في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب بحق الشعب السوري، وكل من يُقدِّم لها العون المادي والسياسي والعسكري، -كالحكومة الروسية والإيرانية وحزب الله اللبناني وغيرهم، وأيضاً شركات توريد الأسلحة- يُعتبر شريكاً في تلك الجرائم، ويكون عرضة للملاحقة الجنائية.

التوصيات:

إلى مجلس الأمن الدولي:

• يتوجب على مجلس الأمن أن يضمن التنفيذ الجِدّي للقرارات الصادرة عنه، وبشكل خاص القرار 2139 الخاص بوقف استخدام النظام السوري للبراميل المتفجرة، لقد تحولت قراراته إلى مجرد حبر على ورق، وبالتالي فَقَدَ كامل مصداقيته ومشروعية وجوده.

• على الدول الأربع الدائمة العضوية الضغط على الحكومة الروسية لوقف دعمها للنظام السوري الذي يستخدم الأسلحة الكيميائية والبراميل المتفجرة، وكشف تورطها في هذا الصَّدد.

• فرض حظر أسلحة على الحكومة السورية، وملاحقة جميع من يقوم بعمليات تزويدها بالمال والسلاح، نظراً لخطر استخدام هذه الأسلحة في جرائم وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

• مجلس الأمن في الحالة السورية هو المخول بإحالة المسألة إلى المحكمة الجنائية الدولية، وهو منذ خمس سنوات يُعرقل ذلك بدلاً من أن يقدم كل التسهيلات ويقوم بفرض السلم والأمان، يجب ومنذ الآن البدء بمقاضاة كل من ثبت تورطه في ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان:

• إصدار بيان يُدين استخدام الحلف السوري الروسي الأسلحة العشوائية وغير المشروعة على مناطق شمال غرب سوريا بهذه الوحشية والكثافة.

• الطلب من مجلس الأمن الدولي سرعة التحرك لحماية المدنيين في شمال غرب سوريا من الهجمات العشوائية والتشريد القسري وغير ذلك من الانتهاكات التي تُشكِّل جرائم ضدَّ الإنسانية وجرائم حرب.

• على المفوضية السامية أن تُقدم تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان وغيره من هيئات الأمم المتحدة عن الحوادث الواردة في هذا التقرير، وغيرها من الحوادث الموثَّقة في تقاريرنا السابقة ومحاولة تنفيذ التوصيات الواردة في هذا التقرير.

إلى لجنة التَّحقيق الدولية COI:

• الاهتمام بتوثيق الحوادث التي تُشير إلى استخدام قوات الحلف السوري الروسي الأسلحة العشوائية وغير المشروعة.

• إعداد تقرير خاص حول المواقع التي استخدمت فيها قوات الحلف السوري الروسي القنابل العنقودية من أجل تحذير أهالي تلك المناطق والإسراع في عمليات إزالة المتفجرات التي لم تنفجر، لقد تلوثت آلاف الهيكتارات في سوريا بمخلفات الذخائر العنقودية، والشبكة السورية لحقوق الإنسان مستعدة للمساهمة في ذلك.

إلى دول أصدقاء الشعب السوري:

• إدانة استخدام قوات الحلف السوري الروسي الأسلحة العشوائية وغير المشروعة ضدَّ المجتمع السوري، والضَّغط عليها لوقف اعتداءاتها المتكررة والمستمرة، وهذا يدلُّ على أنَّها سياسة الدولة الروسية.

• رفض اعتبار الحكومة الروسية طرفاً في الحوار والانتقال السياسي في سوريا في حال إصرارها على ارتكاب انتهاكات واسعة وممنهجة بحقِّ الشَّعب السوري، ولا أوضحَ من استخدام الذخائر العنقودية كدليل صارخ على انتهاكاتها.

إلى المجتمع الدولي:

• في ظلِّ انقسام مجلس الأمن وشلله الكامل، يتوجب التحرك على المستوى الوطني والإقليمي لإقامة تحالفات لدعم الشعب السوري، ويتجلى ذلك في حمايته من عمليات القتل اليومي والسعي إلى ممارسة الولاية القضائية العالمية بشأن هذه الجرائم أمام المحاكم الوطنية، في محاكمات عادلة لجميع الأشخاص المتورطين.

• الضغط على الحكومة السورية للانضمام إلى البروتوكول الثالث بشأن الأسلحة التقليدية والضغط عليها للامتثال لقيود البروتوكول.

- دعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مراراً وتكراراً في عشرات الدراسات والتقارير وباعتبارها عضو في "التحالف الدولي من أجل تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (ICRtoP)"، إلى تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (R2P)، وقد تم استنفاذ الخطوات السياسية عبر اتفاقية الجامعة العربية ثم خطة السيد كوفي عنان وما جاء بعدها من بيانات لوقف الأعمال العدائية واتفاقات أستانا، وبالتالي لا بدَّ بعد تلك المدة من اللجوء إلى الفصل السابع وتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية، الذي أقرَّته الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولا يزال مجلس الأمن يعرقل حماية المدنيين في سوريا.
- تجديد الضغط على مجلس الأمن بهدف إحالة الملف في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.
- السعي من أجل إحقاق العدالة والمحاسبة في سوريا عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، واستخدام مبدأ الولاية القضائية العالمية.

إلى النظامين الروسي والإيراني:

- التوقف عن دعم النظام السوري بالسلاح والقوات بعد أن أثبتت هيئات عديدة في الأمم المتحدة ومنظمات دولية تورطه في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، وإن الاستمرار في دعم النظام السوري يعتبر تورطاً في تلك الجرائم.
- التوقف عن عمليات القصف العشوائي واستهداف الأماكن السكنية والمراكز الحيوية كالمشافي والمدارس.
- التوقف عن اعتبار الأراضي السورية ساحات اختبار للأسلحة الروسية من أجل تسويقها وبيعها.

إلى النظام السوري:

- التوقف عن استخدام الأسلحة والمعدات العسكرية في مواجهة أبناء من الشعب السوري الذين ساهموا عبر سنوات من دفع الضرائب في شرائها.
- التوقف عن تسخير مؤسسات الدولة كالجيش والمواصلات والطاقة لخدمة بقاء حكم عائلة في سوريا حتى إن تسبب ذلك في قتل وتشريد الملايين وخسارة مليارات الدولارات.

شكر وعزاء

خالص العزاء لجميع أُسرِ الضحايا والمتضررين الذين تمكنَّا من التَّعرف عليهم وتوثيق أسمائهم، وكل الشكر للأهالي والنشطاء المحليين وذوي الضحايا، الذين لولا تعاونهم لم نكن لنتمكن من بناء مثل هكذا قاعدة بيانات وإصدار هذا التقرير.

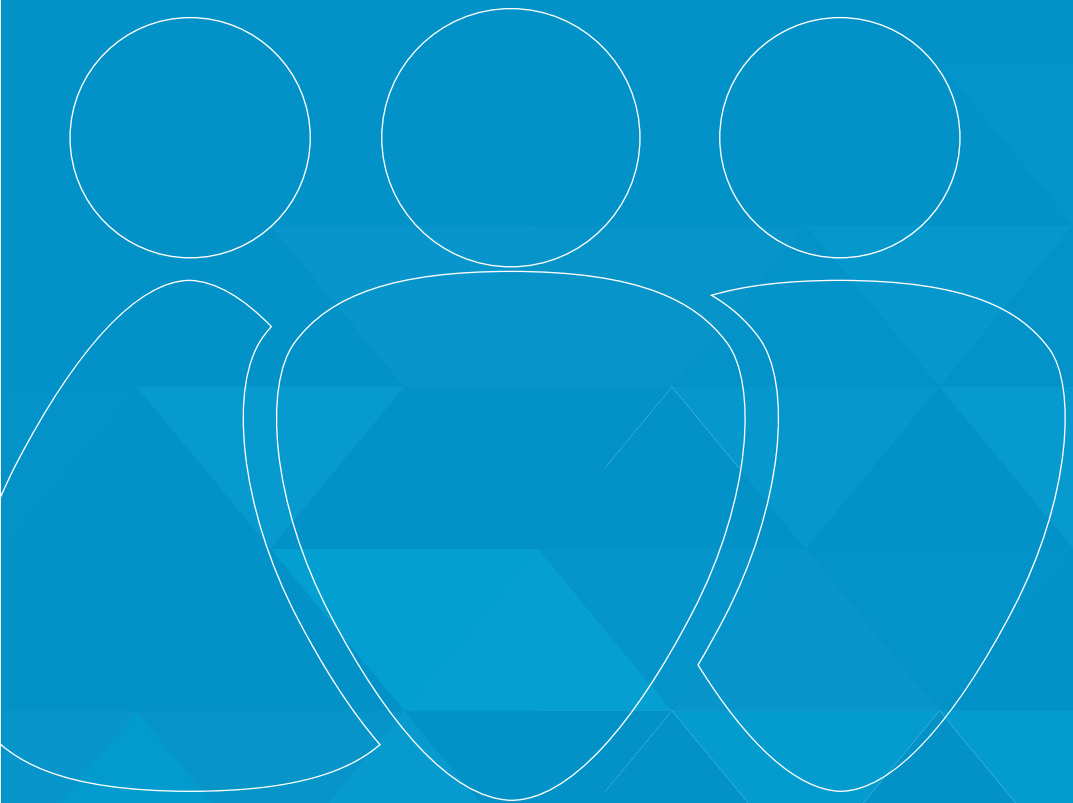

@snhr

Info@sn4hr.org

www.sn4hr.org